بفضل إجراءات الإغلاق المبكر والاستجابة الخاصة لأوضاع الصحة العامة

«الوطني»: مرونة مصر الملحوظة أمام جائحة «كورونا» ساهمت في تعافي اقتصادها سريعا

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن إعادة الفتح التدريجي للأعمال والأنشطة في مصر خلال النصف الثاني من عام 2020، في ظل تخفيف قيود الإغلاق، أدت إلى تسارع النمو الاقتصادي إلى 2 % على أساس سنوي خلال الربع الثاني من السنة المالية 2020/2021 (أكتوبر – ديسمبر) مقابل 0.7 % في الربع السابق، مما دفع متوسط معدل النمو إلى نحو 1.4 % في النصف الأول من السنة المالية الحالية. إلا أنه على الرغم من هذا الاتجاه الواعد، فإن حالة عدم اليقين بشأن النمو العالمي والتقدم في حملة التطعيم المحلية، من الممكن أن تؤثر على وتيرة التعافي الاقتصادي، لا سيما قطاع السياحة الذي يحظى بأهمية خاصة. لذلك، نتوقع نموًا بنسبة 2.5 % في السنة المالية 2020/2021 مقابل 3.6 % في العام السابق. كما نتوقع أن يتعافى النمو إلى حوالي 5 % على المدى المتوسط، مستفيداً من التزام السلطات بالإصلاحات والدعم المتاح من صندوق النقد الدولي إذا اقتضت الحاجة.

استمرار تحسن الوضع المالي

استمرت جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز أوضاع الميزانية على قدم وساق خلال هذا العام الحافل بالتحديات. إذ بلغ العجز حوالي 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام المالي 2020/2021 (يوليو – يناير) مقابل 4.6 % خلال نفس الفترة من العام الماضي، محققا فائضاً أوليًا نسبته 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر للسنة المالية في مجملها، فمن المتوقع أن يتقلص العجز إلى 7 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.9 % في السنة المالية 2019/2020 وأن يستقر عند مستوى 6.5 % على المدى المتوسط، مدعوماً بزيادة الإيرادات من خلال تحديث الأنظمة الضريبية وترشيد الإنفاق. ومع ذلك، فإن الزيادة التي تم الإعلان عنها مؤخرًا في رواتب موظفي القطاع العام ورفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 20 %، رغم وجود ما يبررها، قد تضيف نفقات بنحو 2.4 مليار دولار إلى ميزانية السنة مما قد يزيد من الضغوط على المالية للدولة.

ومن المتوقع أن يمول العجز عن طريق الاقتراض. لذلك، نتوقع أن يكون حجم الاقتراض الخارجي أكبر من الاقتراض المحلي خلال العام المقبل سعياً لخفض تكلفة خدمة الدين في ظل انخفاض أسعار الفائدة العالمية حالياً. ومن المتوقع حسب الميزانية المعدلة للسنة المالية 2020/2021 حدوث زيادة طفيفة في نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 82.7 % (مقابل 82.5 % في السنة المالية 2020/2019)، ثم الانخفاض إلى 77.5 % في السنة المالية 2022/2021. وتبدو هذه الأهداف طموحة، خاصة في حال استمرار الجائحة لفترة أطول.

استمرار تأثير تداعيات الجائحة

في ظل تأثر القطاعات الرئيسية بتداعيات الجائحة، فقد اتسع عجز الحساب الجاري إلى 2.8 مليار دولار (2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الربع الأول من السنة المالية 2021/2020 (يوليو–سبتمبر) مقابل 1.4 مليار دولار (1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي) في العام الماضي. ويمكن أن يصل العجز إلى 4.0 % من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل السنة المالية 2021/2020، قبل أن يتحسن إلى حوالي 2.5 % في السنوات القادمة، مع احتمال تعافي قطاع السياحة والتجارة وأسعار الغاز.

كما ارتفع الاحتياطي الأجنبي من أدنى مستوى له عند 36 مليار دولار في مايو إلى 40.2 مليار دولار في فبراير (حوالي ثمانية أشهر من الواردات)، وذلك بفضل زيادة تدفقات رأس المال. إضافة لذلك، فمن المفترض أن تحصل مصر قريبًا على الشريحة الثالثة بقيمة 1.6 مليار دولار من قرض صندوق النقد الدولي، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 5.2 مليار دولار. وبالتالي، نعتقد أن الاحتياطي الأجنبي سوف يشهد تعافياً إلى مستويات ما قبل الجائحة البالغة 45.5 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، وذلك في ضوء الجهود المبذولة لمواصلة الإصلاحات وتدني أسعار الفائدة الحقيقية التي لا تزال جاذبة إلى حد ما.

انخفاض التضخم

على الرغم من الارتفاع الأخير في أسعار السلع والطاقة والزيادة المحتملة للطلب في ظل تعافي النشاط الاقتصادي، فإننا نتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة. فقد بلغ متوسط التضخم الحضري 5.1 % في عام 2020، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2005، إذ واصل اتجاه الهبوط إلى 4.5 % في فبراير 2021. ومن المتوقع أن يسهم استمرار الإصلاحات وتحسن الأسس الاقتصادية في الحد من انتقال التسارع المحتمل في التضخم الأجنبي إلى الأسعار المحلية من خلال الاستقرار النسبي لسعر الصرف.

وعلى الرغم من أن التضخم لا يزال دون المعدل المستهدف 7 % (± 2 %)، إلا أن البنك المركزي المصري أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير خلال اجتماعيه الأولين لعام 2021. ومن المحتمل أن يكون الدافع وراء ذلك هو الحاجة إلى الحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة نسبيًا للحفاظ على تدفقات رأس المال وتجنب أي انعكاسات مفاجئة. ومع ذلك، لا يزال لدى البنك المركزي المصري بعض المجال لمواصلة تخفيف قيود السياسة النقدية بحذر لدعم عملية التعافي الاقتصادي وتقليل كلفة خدمة الدين.

قوة القطاع المصرفي

ظل أداء القطاع المصرفي مرنًا في ظل تحقيق نمو ائتماني قوي، إذ ساعده في ذلك الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة وجهود السلطات لتشجيع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أطلق البنك المركزي المصري مبادرة تمويل عقاري بقيمة 100 مليار جنيه تستهدف مشتري المنازل من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، مع فترات سداد تصل إلى 30 عامًا. وارتفع نمو الائتمان المحلي بشكل حاد إلى 23 % في ديسمبر مقابل 7.6 % في العام الماضي. ومن المتوقع أن يظل الائتمان مرتفعًا خلال العامين المقبلين قبل أن يتباطأ فيما بعد عند تلاشي أثر إجراءات تعزيز الائتمان.

استمرار تحديات الحفاظ على النمو

بذلت مصر جهودًا كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما ساهم في تحقيق بعض المرونة في مواجهة تداعيات الجائحة. ومع ذلك، فلا يزال أمام الاقتصاد المصري العديد من التحديات. إذ ستحتاج الحكومة إلى التركيز على تحسين بيئة الأعمال وجعل القطاع الخاص المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. وسوف يساعد تحقيق النمو الاقتصادي الشامل في الحد من معدلات الفقر وخلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المصريين الذين يدخلون سوق العمل.

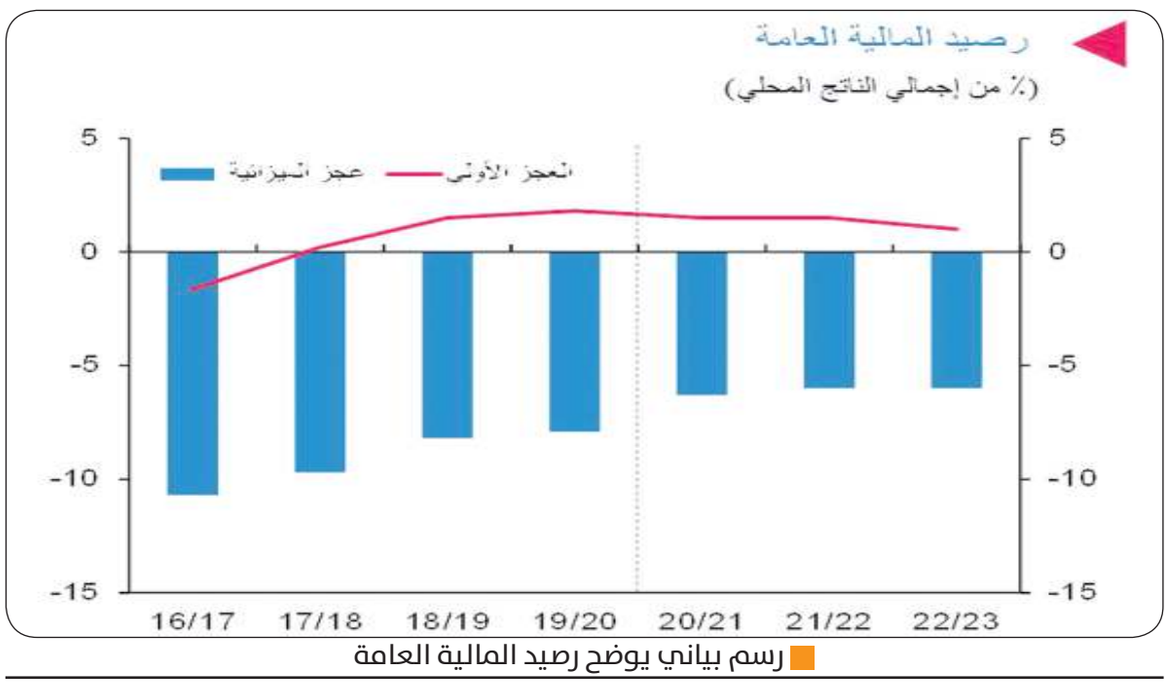

رسم بياني يوضح رصيد المالية العامة

الشركة حققت زيادة سنوية 3.8 في المئة

136.7 مليار دولار.. إجمالي إيرادات «هواوي» خلال 2020

نشرت هواوي تقريرها السنوي المدقق لعام 2020 الذي كشف عن تراجع النمو، إلا أن الأداء التجاري للشركة جاء مطابقاً لتوقعاتها بشكل كبير، حيث بلغت مبيعات الشركة عالمياً في عام 2020 حوالي 136.7 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.8 % سنوياً. وبلغ صافي الأرباح 9.9 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 3.2 % سنوياً.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الشركة بين عامي 2019 و2020 بسبب العقوبات الأمريكية، واصلت هواوي تقديم تقريرها السنوي، حيث تقوم شركة "كي بي ام جي" العالمية بتدقيق بيانات الشركة المالية بشكل مستقل وموضوعي وإصدار تقرير مستقل يكشف بشفافية عن البيانات التشغيلية لمختلف أعمال الشركة.

تضمن التقرير تفاصيل أبرز أعمال هواوي في عام 2020، حيث نجحت مجموعة "هواوي كارير" لشبكات الاتصالات في ضمان استمرار تشغيل عمليات أكثر من 1500 شبكة اتصالات في أكثر من 170 دولة ومنطقة حول العالم، ما ساهم في دعم العمل عن بعد والتعلم والتسوق عبر الإنترنت أثناء فترة الإغلاق الذي فرضه تفشي الجائحة. ووفرت الشركة تجربة اتصالات مميزة من خلال عملها مع شركات الاتصالات في جميع أنحاء العالم، وحققت المزيد من تقدم الأعمال من خلال تنفيذ أكثر من 3000 مشروع مبتكر في الجيل الخامس في أكثر من 20 قطاعاً مثل مناجم الفحم وإنتاج الفولاذ والموانئ والتصنيع.

وقدمت مجموعة أعمال "هواوي إنتربرايز" لقطاع المشاريع والمؤسسات على مدار العام الماضي مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة والمخصصة لسيناريوهات مصممة خصيصاً لخدمة اعمال مختلف القطاعات، وبذلت جهوداً كبيرة لبناء نظام إيكولوجي رقمي مزدهر بفضل الابتكار المشترك والنجاح المشترك. وأثناء تفشي الجائحة، وفرت هواوي العديد من الخبرات والحلول التقنية التي أدت دوراً مهماً في مكافحة الجائحة، حيث ساهم حل التشخيص الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي والذي وفرته منصة HUAWEI CLOUD في دعم البنية التحتية الطبية في المشافي في جميع أنحاء العالم. وتعاونت هواوي مع شركائها على إطلاق منصات تعتمد على الحوسبة السحابية لتوفير التعلم عبر الإنترنت إلى أكثر من 50 مليون طالب في المدارس.

وحققت مجموعة أعمال "هواوي كونسيومر" لأجهزة المستهلك تقدماً ملحوظاً في تطبيق استراتيجية "حياة سهلة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي" (1 + 8 + N") من خلال إطلاق نظام التشغيل HarmonyOS ونظام خدمات هواوي للهاتف المحمول لتوفير تجربة ذكية إلى المستهلكين من خلال جميع الأجهزة والسيناريوهات مع التركيز على المكاتب الذكية واللياقة والصحة والمنازل الذكية والسفر المريح والترفيه.

وخلال المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج، قال كين هو، رئيس مجلس الإدارة الدوري لشركة هواوي: "تمكنا من التغلب على التحديات التي واجهتنا على مدار العام الماضي، وواصلنا الابتكار من أجل تحقيق قيمة أكبر لعملائنا والمساهمة في مكافحة الجائحة وتعزيز التعافي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. كما ركزنا على تعزيز عملياتنا، مما أدى إلى تحقيق أداء متوافق مع التوقعات بشكل كبير. وسنواصل التعاون بشكل وثيق مع عملائنا وشركائنا على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة، ونؤكد على التزامنا بتحقيق المزيد من القيمة للمجتمعات والعملاء في مواجهة الظروف الصعبة".

كين هو

«أسيكو» تتكبد خسائر سنوية بـ 28.7 مليون دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة أسيكو للصناعات تحول الشركة للخسارة في العام الماضي مقارنة بأرباح عام 2019.

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الخميس، بلغت خسائر العام الماضي 28.71 مليون دينار (95.16 مليون دولار)، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 2.53 مليون دينار (8.39 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تراجع النتائج خلال سنوات المقارنة يعود إلى 5 عوامل وهي: خسائر انخفاض في القيمة العادلة لعقارات استثمارية بمبلغ 15.37 مليون دينار، انخفاض في قيمة عقارات مُحتفظ بها بغرض المتاجرة بمبلغ 1.50 مليون دينار، وانخفاض في إيرادات قطاع العقار والفنادق بمبلغ 1.29 مليون دينار.

وأضافت أن العامل الرابع المؤثر في تراجع النتائج يتمثل في تسجيل صافي مخصص ائتمان متوقع بمبلغ 360.19 ألف دينار، بالإضافة إلى العامل الخامس والأخير وهو ما نتج عن توقف إنتاج قطاع الصناعة خلال فترة الإغلاق الخاصة بجائحة كورونا مما ساهم في تكبد مصاريف صناعية لطاقة غير مُستغلة بمبلغ 3.55 مليون دينار.

«موديز» تثبت تصنيفات «بيتك» بنظرة مستقبلية مستقرة

قامت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مؤخراً بتثبيت تصنيفات بنك بيت التمويل الكويتي "بيتك"؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة تماشياً مع النظرة المستقبلية المُمنوحة لتصنيف المصدر المُخصص لدولة الكويت.

وقال "بيتك" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن الوكالة قامت بتثبيت تصنيف الودائع عند الفئة (/ A2 P-1)، وتصنيف مخاطر الطرف المقابل عند (/ A1 P-1)، والتقييم الائتماني الأساسي المستقل للبنك عند (baa3).

وأوضحت "موديز" في التقرير أن تصنيف الودائع طويلة الأجل (A2) المُخصصة لـ"بيتك" يستند على التقييم الائتماني الأساسي المستقل للبنك بدرجة (baa3)، متوقعة أن يكون هناك احتمال كبير جداً للدعم من الحكومة الكويتية؛ إذا لزم الأمر.

وأضافت بأن التقييم الائتماني الأساسي للبنك يعكس قوة وتنوع الأنشطة الإسلامية لـ"بيتك"، والتي تدعم قوته على الرغم من تأثيرها على ربحيته في الوقت الحالة. وتحسن مخاطر الأصول مقارنة بمستويات ما قبل عام 2014، بالإضافة إلى رسملة البنك القوية.

وبينت أن نقاط القوة للبنك يقابلها من جهة أخرى التركيز على قطاعات وعمليات دولية هامة في دول تتوقع "موديز" أن تعمل الظروف التشغيلية فيها على تقييد المعايير المالية للشركات التابعة.

وأشارت الوكالة إلى أن النظرة المستقرة لـ"بيتك" تعكس قوة رأسمال البنك وسيولته، ويقابلهما من جهة أخرى التركيز على قطاعات والتحديات المُتعلقة باستمرار تنفيذ خطة إعادة الهيكلة لمعالجة المشاكل السابقة.

وقال "بيتك" في بيان البورصة إن تثبيت "موديز" لتصنيفات البنك ليس من المتوقع أن يوجد له أي تأثير على المركز المالي للبنك.

كانت أرباح "بيتك" تراجعت 41% في العام الماضي؛ لتصل إلى 148.4 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 251.02 مليون دينار.

عبر منصتها الإلكترونية

«مرسيدس» تكشف عن سيارة السيدان الكهربائية بالكامل «EQS»

تكشف مرسيدس–EQ عن سيارة السيدان الكهربائية بالكامل EQS في عرض رقمي أول على منصة مرسيدس–بنز الإلكترونية يوم الخميس القادم الموافق 15 أبريل 2021 في تمام الساعة 8 مساءً. وسيقوم أعضاء مجلس إدارة الشركة بما في ذلك أولا كالينيوس وبريتا سيغر وماركوس شافير وسجاد خان، إلى جانب غوردن واغنر، كبير مسؤولي التصميم، بتقديم أبرز المواصفات الفنية لسيارة EQS، والتي توفر رفاهية تقدمية ترضي جميع الحواس وتبدأ حقبة جديدة للشركة. يمكنكم مشاهدة العرض العالمي الأول للسيارة EQS مباشرة على الرابط https://media.me–cedes–benz.com/EQS أو لاحقاً من خلال مقاطع الفيديو الموجودة على المنصة.

وسيتم بث العرض الرقمي العالمي الأول في وقت واحد على العديد من القنوات. كما تقدم مرسيدس–EQ معلومات وخدمات لمثلي وسائل الإعلام على منصة مرسيدس–بنز. وإلى جانب الصوت الأصلي باللغة الإنجليزية، تتوفر النصوص بإجمالي ست لغات للقراءة والتنزيل. وتكمل المواد الصحفية مثل مقاطع الفيديو والصور والرسومات والبيانات الصحفية، العرض الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم خبراء مرسيدس–EQ بالإجابة عن الأسئلة الفردية في سياق العرض الرقمي العالمي الأول، ما يوفر فرصة مناسبة للبحث الإضافي، وتقدم إلى جانب معلومات أخرى، رؤى حول التطور التقني واختبار القيادة النهائي قبل العرض العالمي الأول لسيارة EQS. وتعد سيارة EQS الطراز الأول الذي يعتمد على البنية الجديدة للسيارات الكهربائية الفاخرة والتنفيذية. وتقدم السيارة للسائقين والركاب مزيجاً فريداً من التكنولوجيا والتصميم والوظائف والاتصال. وفي الوقت نفسه، تجعل حياتهم اليومية أكثر سهولة في العديد من المجالات بدعم من الذكاء الاصطناعي.